بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهوريون والديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي يهددون بعضهم بعضاً بنار التخلف عن سداد الديون بينما ثقة حلفاء أمريكا تتضاءل والوقت المتبقي قليل

الخبر:

نشرت صحيفة ذا هيل مقالا في 13 أيلول/سبتمبر بعنوان: "ما يجب على الجمهوريين المطالبة به مقابل رفع سقف الديون".

التعليق:

يعد سقف الديون هو الحد الأقصى لمقدار المال الذي يمكن للحكومة الأمريكية اقتراضه، ويقرره الكونغرس. وكان الهدف من ذلك هو منع أمريكا من التعمق في الديون، ولكن المشكلة هي أنها تنفق كل عام أو عامين الكثير من المال إلى الحد الذي يجعلها تصل إلى حد الدين، ومن ثم؛ فإما أن يرفع الكونغرس الحد الأقصى، أو أن تتخلف الحكومة الأمريكية عن سداد ديونها وتتوقف عن دفع رواتب أغلب موظفيها في مختلف أنحاء البلاد.

تنفق أمريكا أكثر من إجمالي ناتجها المحلي، والآن وصل الدين إلى 28 تريليون دولار، أي وصل إلى الحد الأقصى في الأول من آب/أغسطس. ومنذ ذلك التاريخ، استخدمت أمريكا الحيل المحاسبية وإجراءات تأخير التكاليف التي تسمى "تدابير الطوارئ" للحفاظ على دفع فواتيرها. ومع ذلك، حذرت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلون الأسبوع الماضي من أن أمريكا لم تعد على بعد أسابيع من "استنفاد جميع التدابير المتاحة والنقدية المتاحة بالكامل"، وأن "الولايات المتحدة الأمريكية لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها للمرة الأولى في تاريخنا". وطلبت من الكونغرس حل المشكلة بسرعة حيث "سيكون من غير المسؤول بشكل خاص تعريض ثقة الولايات المتحدة الأمريكية ورصيدها للخطر".

ومع ذلك، يبدو أن الساسة الأمريكيين يثقون كثيرا في قوة بلادهم لدرجة أنهم لا يخشون تعريض "الثقة الكاملة والائتمان للولايات المتحدة الأمريكية للخطر". ويريد الديمقراطيون، الذين يتمتعون بالأغلبية، أن يشارك الحزب الجمهوري في قرار رفع حد الدين، الذي يقولون إنه تم إنشاؤه إلى حد كبير في عهد إدارة ترامب الجمهورية السابقة. وأشار الجمهوريون إلى أن مبادرة إنفاق ضخمة من جانب الديمقراطيين سترفع الدين بشكل أكبر وأن معظم ديون عهد ترامب كانت نتيجة نفقات كوفيد-19، في حين رد الديمقراطيون بأن تخفيضات ترامب الضريبية للأثرياء هي المسؤولة جزئيا. ومع نفاد الوقت في أمريكا، حذرت الأرقام الصادرة عن المؤسسات التنظيمية الرئيسية للائتمان المالي من أنه "من الجنون التام حتى التفكير في فكرة عدم سداد ديوننا في الوقت المحدد"، وأن التخلف عن سداد الديون "قد يتسبب في كارثة فورية متتالية حرفيا ذات أبعاد لا تصدق ويلحق الضرر بأمريكا لمدة 100 عام".

لن تكون هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها أمريكا إلى حافة الخراب المالي قبل أن يتوصل الكونغرس إلى اتفاق توفيقي. ففي عام 2011، مع بقاء يومين فقط قبل أن يتم استنفاد الموارد المالية الأمريكية تم التوصل إلى سقف جديد للديون. ومع ذلك، هز هذا ثقة وكالات الائتمان وخفضت ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لأمريكا درجة أقل من تصنيفها AAA السابقة مما يجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لاقتراض المال. إن الدولار الأمريكي ينحو إلى النقود الورقية المدعومة في نهاية المطاف فقط بثقة وقدرة أمريكا واستعدادها لسداد ديونها. ومن الخطر بشكل خاص أن نعتبر هذه الثقة أمرا مفروغا منه بعد أن داست إدارة ترامب أقرب حلفائها والمنظمات الدولية التي كانت لعقود تعتبر الشراكة الأمريكية أمرا مفروغا منه. وإذا كانت إدارة ترامب حالة شاذة، فلن يكون الأمر بهذه الخطورة، ولكن الطريقة التي قامت بها أمريكا الحالية من جانب واحد بصفقة مع طالبان للانسحاب من أفغانستان، والطريقة الفوضوية التي نفذت بها إدارة بايدن انسحابها فاجأت حلفاء الناتو وهزت ثقتهم بالكامل. بالفعل، تبحث دول العالم عن عملات بديلة مثل عملات التشفير وتستثمرها للحد من الاعتماد على الدولار. ومع ذلك، تستخدم الأحزاب في الكونغرس التخلف عن سداد الديون كبطاقة سياسية للحصول على تنازلات قصيرة الأجل من بعضها بعضا.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الدكتور عبد الله روبين